انطلاق معرض ومؤتمر الكويت الثاني للنفط والغاز بحضور رئيس الوزراء

العمير: الكويت مستمرة في تطوير مشاريع النفط رغم انخفاض الأسعار

وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ صباح الخالد والشيخ محمد الخالد والشيخ خالد الجراح يتقدمون الحضور

الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني (هاني عبدالله)

احمد مغربي

العدساني: إنفاق 4 مليارات دينار للمشاريع التنموية للسنة المالية 2014 – 2015

قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير ان ضعف أسعار النفط لن يؤثر على الكويت في المضي قدما في تطوير المشاريع التنموية الرأسمالية النفطية ذات الأهمية الاستراتيجية والتي تشمل التنقيب عن النفط والغاز وتكرير وتوزيع النفط الخام، مشيرا الى ان تلك المشاريع تهدف الى تعزيز الأداء البيئي والسلامة في المصافي لدينا وتوفير فرص عمل جديدة ودعم النمو الاقتصادي في البلاد. حديث العمير جاء على هامش كلمته التي ألقاها على هامش انطلاق معرض ومؤتمر الكويت الثاني للنفط والغاز الذي انطلقت اعماله مساء امس بحضور رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك والأمين العام لمنظمة أوبيك عبدالله سالم البدري والأمين العام لمنظمة أوابك عباس علي النقي. واوضح ان مؤسسة البترول الكويتية تسعى لتنفيذ خطتها الاستراتيجية بعيدة المدى لزيادة الإنتاج من خلال الاستثمار في بناء مراكز تجميع وتطوير النفط الثقيل. وذكر العمير ان توقعات الطويلة الاجل التي تنشرها منظمة أوبيك أشارت الى ان الطلب على الطاقة سيزداد بنسبة 50٪ بحلول عام 2040، ويحافظ الوقود الاحفوري على كونه المصدر الرئيسي في أمن الطاقة في المستقبل، وسيأتي غالب الزيادة في الطلب من البلدان النامية، ويسجل مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة تناميا ملحوظا يسبق أنواع الطاقة الأخرى، ولكن يبقى النفط مصدرا أساسيا لتلبية الطلب المستقبلي على الطاقة.

واضاف: «ومع ذلك، فإن أسعار النفط قد بلغت أدنى مستويات لها منذ أوائل عام 2009، بسبب المخاوف من الوفرة النفطية مقابل ضعف الطلب على النفط نسبيا، وقد زاد من حده ضعف الأسعار الشكوك حول أداء الاقتصاد في شرق آسيا وما تبع ذلك من انخفاض في البورصات في أسواق العالم».

وقال العمير انه على الرغم من انخفاض الاسعار الا ان صناعة النفط والغاز في العالم تحرص على التكيف والتعايش مع انخفاض أسعار النفط والمنافسة الكبيرة من مصادر الطاقة الأخرى. وبين ان قرار منظمة أوبيك للإبقاء على سقف الانتاج عند 30 مليون برميل يوميا في 27 نوفمبر 2014، والتأكيد عليه في اجتماعها الأخير خلال شهر يونيو 2015، جاء ليوفر الحل الأمثل لإعادة توازن الأسواق ودعم الأسعار. وأوضح العمير انه من هذا المنطلق المتوازن تحرص مؤسسة البترول الكويتية على استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز لتطوير موظفيها والوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها في مختلف الأسواق على أساس شراكة استراتيجية ثابتة ومتطورة، والمحافظة على مصالح المساهمين بها.

بدوره قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتيه نزار العدساني ان المؤسسة تسعى إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل، حيث تنسق مع الأطراف المعنية في الكويت ودوليا من أجل ضمان أن تسهم مصادر الطاقة المتجددة في انتاج 15٪ من مجموع الطلب الكهرباء، وذلك تماشيا مع توجيهات صاحب السمو الامير. ولفت الى ان المؤتمر هذا العام يعقد تحت شعار «آفاق الاستفادة من الموارد الهيدروكربونية: ما بين الابتكار والتكنولوجيا والفرص المتاحة»، والذي يوافق توقيت اعلان الشركات النفطية انتهاج العديد من الاستراتيجيات للتعايش مع اجواء ضعف اسعار. واضاف العدساني: انطلاقا من اعتبار الكويت من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط، مشيرا الى ملامح التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية، حيث كانت الكويت دائما مصدرا موثوقا لأمن الطاقة، ولذلك فإننا عازمون على تسخير كل الموارد المتاحة، ليكون عام 2020، عام تحقيق، وانجاز للمشاريع التنموية النفطية، والتي بدأناها فعليا منذ عام 2010 ضمن استراتيجية 2030، لتدعم دور الكويت محليا ودوليا.

واوضح ان الكويت تنتج حاليا نحو 3 ملايين برميل يوميا من النفط الخام، وبحلول عام 2020، ستكون الكويت قادرة على انتاج 4 مليون برميل يوميا، ورفع انتاج الغاز وذلك من خلال:

- زيادة عدد أبراج ومنصات الحفر من 95 حاليا الى 140 في بداية 2017، ثم يزداد العدد بما يحقق، حفر 2000 بئر بحلول عام 2020.
- بناء اربعة مراكز تجميع ومركزين اثنين لتعزيز الغاز الطبيعي.
- تطوير انتاج النفط الثقيل.
- تطوير انتاج الغاز الطبيعي الحر وهو أمر حاسم لتلبية احتياجاتنا من الطاقة.
- تم تشغيل وحدة إسالة الغاز الرابعة، وتمت ترسية إتمام وحدة اسالة الغاز الخامسة.

وعلى صعيد طاقة التكرير والبتروكيماويات:

- البدء في بناء مصفاة الزور الجديدة بطاقة 615 ألف برميل يوميا، والتي تضمن تزويد محطات توليد الكهرباء بكميات زيت الوقود ذي المحتوى الكبريتي المنخفض.
- بدء العمل في تنفيذ مشروع الوقود البيئي ويهدف الى تامين انتاج منتجات كويتية نظيفة تتماشى مع أنماط الطلب العالمي في الأسواق وتستهدف المحافظة على اسوقنا وتأمين أسواق جديدة، بحلول نهاية عام 2018.
- جار العمل لتقديم دراسة تفصيلية حول الجدوى الاقتصادية لمشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني وتحقيق التكامل مع مصفاة الزور بقصد التوسع في نشاط البتروكيماويات داخل الكويت.
- تشغيل مصفاة تكرير النفط الخام الكويتي بالتكامل مع مصنع للبتروكيماويات في ڤيتنام في مطلع عام 2017.
- يتم حاليا تقييم عدة فرص استثمارية تشمل البتروكيماويات في آسيا وشمال أميركا وسنعلن عنها قريبا.

وذكر العدساني انه تم تخصيص 32 مليار دينار للمشاريع التنموية للخطة الخمسية سواء داخل او خارج الكويت، منها 15 مليار دينار تمثل مشاريع استراتيجية تنموية تمت ترستيها.

وبين انه تم إنفاق 4 مليارات دينار خلال السنة المالية 2014 – 2015 و2 مليار دينار حتى الان في السنة المالية 2015 – 2016 ونحن ماضون في تنفيذ المشاريع التي تعود على صناعة النفط الكويتية وتسهم في تنامي الاقتصاد الكويتي على أسس متينة.

واكد على الالتزام التام بتطبيق أعلى معايير الصحة والسلامة والامن في جميع عملياتنا في جميع أنحاء العالم، بالاضافة الى بذل الجهد لتكريس الموارد المتاحة التي تضمن احتفاظ مؤسسة البترول الكويتية بمكانتها الرائدة في صناعة النفط والغاز.

«كامكو»: فائض ضئيل بالموازنة بين 2015 و2017

1,2٪ نمواً متوقعاً للاقتصاد الكويتي في 2015

قال تقرير صادر عن شركة «كامكو» ان صندوق النقد الدولي خفض في تقريره الأخير الصادر في شهر أكتوبر توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي للمرة الثالثة خلال العام الحالي بسبب ضعف أسعار السلع الأساسية، حيث تم تخفيض معدل النمو الاقتصادي العالمي للعامين 2015 و2016 بمقدار 20 نقطة أساس ليصل الى 3,1٪ و3,6٪ بالمقارنة مع المعدل المتوقع في تقرير شهر يوليو الماضي. هذا وقد كان التخفيض الأكبر من حصة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتي تم تخفيض معدل نموها بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية خاصة النفط وانخفاض الطلب من الصين وضيق الأوضاع المالية العالمية في بعض الاقتصادات الصاعدة في المنطقة.

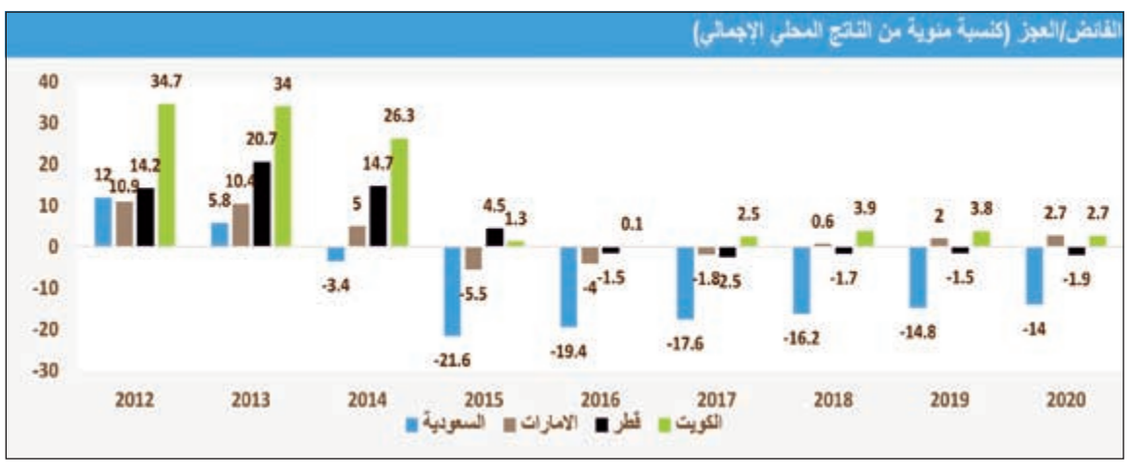

دول الخليج

وقال التقرير ان توقعات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي شهدت تغيرات إيجابية وسلبية على حد سواء، فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي للكويت بمقدار 60 نقطة أساس لعام 2015 ليصل إلى نسبة 1,2٪ في حين خفضت توقعاتها للنمو في عام 2014 بنحو 120 نقطة أساس (بمعدل لا يتجاوز 0,1٪).

وتوقع التقرير أن يكون العجز في الموازنة الخليجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في باقي دول منطقة الخليج أقل كثيرا من المملكة العربية السعودية، حيث يتوقع ان تواصل الكويت تسجيل فائض في الموازنة بمقدار ضئيل.

أما من الناحية الإيجابية، فقد رفع صندوق النقد توقعاته لمعدل النمو الاقتصادي للسعودية بمقدار 60 نقطة أساس ليصل إلى 3,4٪ لعام 2015 في حين خفضها بنسبة طفيفة مقدارها 20 نقطة أساس لعام 2016 ليصل إلى نسبة 2,2٪. وكان أهم التغيرات الملحوظة في قطر التي انخفض معدل نموها المستهدف لعام 2015 بمقدار 240 نقطة أساس ليصل إلى 4,7٪ و4,9٪ لعام 2016 بتراجع مقداره 150 نقطة أساس. ومن الجدير بالملاحظة أن معدل النمو التاريخي المسجل في عام 2014 قد تم تعديله بمقدار 220 نقطة أساس ليصل الى 4,0٪.

ضعف أسعار السلع الأساسية يحاصر نمو الاقتصاد العالمي

عوامل دورية وهيكلية هبطت بالأسعار طوال السنوات الـ 3 الماضية

تباطؤ النمو

وأشار التقرير الى ان انخفاض توقعات نمو الاقتصاد العالمي يشير إلى ضعف أسعار السلع الأساسية وتأثيرها على الدول المصدرة في جميع أنحاء العالم. ووفقا لتحليل صندوق النقد، يعزى السبب الأساسي في انخفاض أسعار السلع الأساسية طوال السنوات الـ 3 الماضية إلى عوامل دورية وهيكلية على حد سواء. ومن المتوقع أن يؤثر هذا الانخفاض المستمر على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للسلع الأساسية بمقدار نقطة مئوية واحدة سنويا في الفترة ما بين عام 2015 وعام 2017. أما بالنسبة للدول المصدرة للطاقة ومن ضمنها دول الخليج، فيتوقع أن يكون تأثير انخفاض أسعار السلع الأساسية أكثر من الضعف بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال العام الماضي، كما من المتوقع أن تشهد هذه الدول تباطؤا في معدل النمو يبلغ حوالي 2,25٪ خلال الفترة ذاتها.

ويتوقع ان يبقى معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا طفيفا ومتماشيا تقريبا مع التقديرات السابقة. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، يتوقع أن تواجه الدول المصدرة للنفط في المنطقة موقفا صعبا على الصعيد المالي وعلى صعيد إجراءات السياسة النقدية في حين يتوقع أن تشهد الدول المستوردة للنفط في المنطقة انتعاشا سريعا.

زاوية

Aamarafi@gmail.com
@ammarmarafi
عمار معرفي ـ إعلامي اقتصادي

حقوق البط!

في احدى المرات ذهبت لاشتري «توست» لأطعم مجموعة البط التي تتخذ من البحيرة مقابل سكني ايام الدراسة مكانا لها كل عصرية، وكنت انتظرها لكي اطعمها من الموجود عندي فذهبت الى المتجر القريب وسألته ان كان هناك توست أو خبز منتهية صلاحيته امس ولا يباع، فسألني لماذا فذكرت له السبب فرد علي بانه ممنوع جدا ان تعطي الحيوانات أشياء منتهية الصلاحية حتى وان كانت لا تضر.

تذكرت هذه القصة لأروي لكم عن حقوق المستهلك «البط» لديهم، اما حقوق المستهلك الإنسان فهي قصة اكبر واذكى بكثير.

فالشركات الكبرى في هذه الدول التي تحترم الإنسان المستهلك، تنهض على تقديم جودة الخدمات للمستهلكين واحترام عقليتهم. وقياسا على ذلك اذا نظرنا الى تكلفة الأجهزة اللوحية الحديثة التي تنتجها شركة آبل على سبيل المثال، فلو تم صنعها بالكامل في الولايات المتحدة فسيشتريها المستهلكون بما يقارب 15 الف دولار ما يعادل 3 الاف دينار.

وحين رأت الشركة المصنعة ان هذه الأجهزة لن تكون متاحة للجميع وستكلف الكثير، وهناك امر مهم يعرفه أصحاب المتاجر، وهو ان المستهلك في تلك البلدان مستهلك ذكي جدا ويجب عليهم احترامه وتقديم الافضل له بسعر ملائم، لذلك قررت الشركات تجميع الأجهزة اللوحية في دول مختلفة حتى اصبح سعره يتراوح ما بين 100 او 200 دينار والان هو متاح حتى في البقالة.

وعلى النقيض في الكويت حيث لا يوجد احترام للمستهلك بصورة لائقة، فالشركات والمحلات تعتبره «مستهلك غير ذكي» ويدفع دون ان يسال، فعلى سبيل المثال هناك بعض المقاهي بالكويت ذات جودة تعتبر جيدة مقارنة ببعض البلدان العربية، ولكنها رفعت أسعار القهوة الاسبريسو بنسبة 37٪ بحجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، ولك ان تتخيل المشروبات والمأكولات الأخرى ذات الهامش الربحي الكبير! وعلما بأن تكلفة كوب القهوة تقريبا 10 فلوس.

وعلى النقيض، اذهب الى دول الخليج او لبنان او أميركا فستجد ان الأسعار منخفضة فالقهوة الاسبريسو في أميركا بـ 600 فلس تقريبا، وكذلك لبنان ودبي ما يقارب 800 فلس، أي اقل من الكويت، والآن تراجعت أسعار النفط وبالتالي الاستيراد والتصدير والعملات في تراجع الا هنا لماذا؟! لانه لا يوجد احترام للمستهلك الذي سياتي رغما عن انفه ويدفع وأقل ما يستطيع صاحب المتجر قوله هو روح اشتكي أو لا تأتي. وهناك في استراتيجيتهم التي درستها واختبرتها بنفسي هي ان الزبون اولا ويجب ان اكسب ولاءه خوفا من الذهاب الى مكان اخر وأخسره، لذلك تجد العروض باستمرار والتخفيضات مستمرة طوال العام والمنافسة شرسة من دون احتكار، ولكني الان فقدت الثقة بالمنتج الكويتي والكثير يشاطرني الرأي فالأسعار مبالغ بها وهامش الربح مبالغ به سواء بالجمعيات او المعارض التي ذهبت اليها حتى أقول وأنا مفتخر براقو ولكن وجدت ما لا يصدق وجدت قميصا مكتوبا عليه انا كويتي بمبلغ وقدره والصورة مطبوعة وليست بعمل اليد، ووجدت ايضا «معبوج» بـ 7 دنانير وحلويات ومطارة شاي بـ 5 دنانير رسمت عليها وردة تباع بـ 25 دينارا! فهل تصدقون ان هذه الأسعار طبيعية وبهامش ربح معقول؟!

1,8 تريليون دولار أموال أثرياء الخليج.. والكويت الثانية

العربية: كشف تقرير لبنك كريدي السويسري تصدر السعودية قائمة أثرياء دول الخليج خلال العام الحالي، فقد ارتفع عدد الأثرياء السعوديين إلى 1760 بزيادة 19,2٪ عن عام 2013، بينما حل أثرياء الكويت ثانيا بنسبة 10٪، وتساوى أثرياء الإمارات وقطر في المرتبة الثالثة بنسبة 7٪. وبلغ إجمالي الثروة في دول مجلس التعاون 1,8 تريليون دولار، وجاءت البحرين في مؤخرة الترتيب بنسبة 1٪، بينما لم تدخل عمان ضمن القائمة. وتصدرت السعودية قائمة أثرياء دول الخليج العربي، إذ بلغ عدد الأثرياء السعوديين 1760 ثريا خلال العام الحالي، بزيادة 19,2٪، فيما استحوذت على 75٪ من نسبة توزيع الأثرياء على منطقة الخليج لتكون في المقدمة، بينما جاءت الكويت ثانيا بنسبة 10٪، لتأتي الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ثالثا بنسبة 7٪، أما مملكة البحرين فجاءت في مؤخرة الترتيب بنسبة 1٪، بينما لم تدخل سلطنة عمان ضمن القائمة لعدم وجود أثرياء بها.

وكشف تقرير بنك كريدي سويس أن إجمالي الثروة في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 1,819 تريليون دولار في العام الحالي 2015، وتزايد 4,75٪ من عام 2013، وأن مجموع الثروة في السعودية والإمارات نما بنسبة 5٪، في حين شهدت البحرين والكويت وسلطنة عمان نموا بنسبة 4٪ عن الفترة نفسها من العام الذي سبقه. وأوضح التقرير أن متوسط الثروة لكل شخص بالغ ارتفع بنسبة 3٪ في كل من المملكة والإمارات، أما في الكويت وعمان وقطر، فارتفع المتوسط لكل شخص بالغ 2٪ في كل سوق.

الكويت في المرتبة الثانية بنسبة 10٪ ضمن قائمة أثرياء دول الخليج

الإنجاز الأول من نوعه في "القطاع النفطي"

«كافكو» تنتهي من تشغيل «الطاقة الكهربائية» بمطار الكويت

كونا: أعلن المدير العام للشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) أحمد المضف الانتهاء من الفحص والتشغيل النهائي لنظام معامل القدرة للتحكم في استهلاك الطاقة الكهربائية في المحطة الفرعية لتوليد الطاقة الكهربائية في مستودع الشركة الواقع جنوب مطار الكويت الدولي.

وقال المضف أمس إن هذا الإنجاز هو الأول من نوعه في شركات القطاع النفطي بشكل خاص وعلى مستوى مشاريع الدولة بشكل عام والتي تعمل بنظام (3,3 كيه في) ذات الجهد المتوسط لتوفير الطاقة الكهربائية.

وأوضح أنه ونظرا لفقد الجزء الأكبر من الطاقة الكهربائية نتيجة تشغيل مضخات الوقود وأجهزة التكييف والتي تستهلك الجزء الأكبر من الطاقة الكهربائية فقد تم تركيب أجهزة ومعدات خاصة في غرفة الكهرباء الرئيسية في مستودع الشركة وخارجها لحفظ الطاقة أثناء التشغيل الحالي للمعدات في المستودع.

وأضاف المضف أن المشروع تم تنفيذه بواسطة شركة فنية متخصصة بهذا المجال وبدعم وتنسيق كامل مع وزارة الكهرباء والماء، حيث سيؤدي العمل بهذا النظام إلى توفير معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة قد تتراوح بين 15٪ و20٪ من الاستهلاك الإجمالي في جميع مرافق الشركة مما يعمل على تخفيف العبء على الأحمال الكهربائية في المحطة الفرعية لتوليد الطاقة الكهربائية وكذلك محطة التوليد الرئيسية التابعة لوزارة الكهرباء والماء وبالتالي خفض ملموس في فاتورة الاستهلاك للطاقة الكهربائية وخفض فعلي للمصاريف التشغيلية للشركة.